وها وقل دافعوها !!

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بجامعة صنعاء :

الفاقد الضريبي سيغطي عجز الموازنة العامة

قال الدكتور مصطفى حسين المتوكل -أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بكلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء- إن هناك فجوة بنسبة 8% بين الطاقة الضريبية المفترض أن تكون وبين التحصيل الضريبي الفعلي، وهذه النسبة قادرة على تغطية عجز الموازنة العامة للدولة إذا ما تم تحسين التحصيل الضريبي.. مشيرا إلى أن هناك ثلاثة أسباب تكمن في ضعف التحصيل الضريبي للدولة، هي ضعف الوعي الضريبي لدى الجمهور والتهرب الضريبي والجمركي والفساد الموجود في الجهاز الضريبي.

"الثورة" أجرت حواراً مع الدكتور المتوكل تناولت معه أسباب ضعف التحصيل الضريبي وأضرار الإعفاءات الضريبية على الدخل القومي ومدى إمكانية التغلب على العجز في الموازنة من خلال الضرائب وغيرها من القضايا الضريبية.. تقرأونها في السطور التالية:

حوار/ حسن شرف الدين

*** بداية.. هل يمكن تشخيص مشكلة ضعف التحصيل الضريبي في اليمن؟**

- مشكلة الضرائب متعددة الجوانب، وما يمكن أن يقال أن التحصيل الضريبي ليس بالمستوى المفترض أن يكون عليه، وهذا ناتج عن ثلاثة أسباب أساسية.. أولا انخفاض الوعي الضريبي لدى الجمهور، حيث أنه يوجد تقصير من قبل الحكومة في نشر الوعي الضريبي لدى المواطنين وأهمية الضرائب كونها العمود الرئيسي لموارد الدولة، فهي المورد المستقر والدائم والتي تعتمد عليه معظم دول العالم.. ثانيا: مشكلة التهرب الضريبي والتهرب الجمركي، وهذه أيضا لها علاقة بالسبب الأول، ولكن هذا يأتي نتيجة عدم الشعور بالمسئولية لدى ممولي الضرائب، وهؤلاء يحاولون التهرب الضريبي بكل الوسائل المتاحة لهم، ويساعدهم في ذلك من يتواطأ معهم من المحصلين الضريبيين ومن المحاسبين القانونيين.. السبب الثالث هو فساد الجهاز الضريبي، حيث أن هناك خللاً في الجهاز الضريبي لا يستطيع أن يحصل الضرائب المفترض تحصيلها، وبالتالي هناك فساد في الجهاز الضريبي يعترف به القائمون على الجهاز الضريبي سواء في مصلحة الضرائب أو في مصلحة الجمارك.

يغطي العجز

*** هل يمكن تحديد مكامن الضعف في التحصيل الضريبي لدى الجهات المعنية؟**

- الضعف ناتج للأسباب الثلاثة التي ذكرناها، فهذه الأسباب تجعل من التحصيل الضريبي أقل من المفترض، وبالتالي هناك موارد ضريبية فاقدة أو تضيع على الدولة، والمفترض أن يتم تحصيلها، ولو حصلت الموارد الضريبية كاملة لما وجد عجز في الموازنة العامة للدولة.. أي أن الفاقد الضريبي يمكن أن يغطي عجز الموازنة، فلو حُصلت الضرائب الحقيقية التي يفترض أن تحصل لما كان هناك عجز في الموازنة العامة للدولة.

الأساس الحكومة

*** برأيك.. من يتحمل المسئولية تجاه التهرب الضريبي .. الفرد أم التاجر أم الحكومة؟**

- المسئولية مشتركة بين جميع هذه الفئات، ولكن الذي يتحملها بشكل أساسي هو الحكومة، فالحكومة هي المسئولة عن نشر الوعي الضريبي والحكومة هي المسئولة عن منع التهرب الضريبي، والحكومة هي المسئولة عن منع انتشار الفساد في الجهاز الضريبي.. وبالتالي المسئولية الأساسية تقع على الحكومة، فإذا لم تقم الحكومة بمسئوليتها بالتالي يتلاعب الجميع سواء الأفراد أو الممولين أو المحصلين الضريبيين، فبالتالي المسئولية الأساسية تقع على الحكومة ممثلة في القائمين على الجهاز الضريبي، أي وزارة المالية ومصلحة الضرائب ومصلحة الجمارك.

قوانين جيدة

*** التحصيل الضريبي في اليمن.. هل يعتمد على المعايير الدولية؟**

- إذا نظرنا إلى قانون الضرائب في اليمن يعتبر من القوانين الجيدة.. نحن لا نفتقد إلى القوانين، بالعكس هناك القانون الضريبي قانون جيد.. لكن المشكلة تكمن في التطبيق وليس في القانون أو في المعايير.. مشكلتنا في التطبيق وبالتالي لا يطبق القانون الضريبي بشكل جيد أو منتظم.. المشكلة في القائمين على جهاز التحصيل الضريبي وليس في المعايير أو القوانين.

*** هل نستطيع القول أن الضرائب عامل مساعد لرفد الموازنة العامة للدولة؟**

- بالتأكيد.. الضرائب هي أساس الموارد المالية للدولة.. وبالتالي أي دولة لا تعتمد على الضرائب تكون مواردها غير مستقرة، فالموارد الضريبية أو الإيرادات الضريبية هي عماد ما يسمى "المالية المستدامة"، فإذا كان هناك جهاز ضريبي قوي وتشكل الإيرادات الضريبية نسبة كبيرة من الإيرادات العامة نستطيع أن نقول أن هذه الدولة قائمة وثابتة وتقوم على أسس قوية، أما إذا كان الاعتماد على موارد غير حقيقية وموارد معرضة للنضوب مثل الموارد النفطية فهذه الدول غير مستقرة، وخير مثال على ذلك ما حصل في دول الخليج خلال السنوات الماضية، عندما تأثرت الإيرادات النفطية بانخفاض أسعار النفط.. فهذه الإيرادات - النفطية- بحكم أنها إيرادات قابلة للنضوب وتعتمد على العوامل الخارجية من حيث الأسعار التي تحدد وفقا للسوق العالمية تؤدي إلى عدم استقرار في موارد الدولة، أما بالنسبة للإيرادات الضريبية فهي تتمتع بالاستقرار، وبالتالي الاعتماد على الإيرادات الضريبية أو على الجهاز الضريبي هو الأساس في الإيرادات العامة.

مشكلة أخرى

*** هناك من يقول أن تحسين التحصيل الضريبي يغني عن رفع الدعم عن المشتقات النفطية؟**

- يمكن أن نقول هذا الكلام.. لكن دعم المشتقات النفطية مشكلة أخرى، الدعم استنزاف لموارد الدولة يوجه في وجهة غير حقيقية تؤدي إلى تشوه في الاقتصاد، أما الإيرادات الضريبية يمكن أن تكون رافداً أساسياً، لكن لا يمكن أن نقول أن الإيرادات الضريبية هي البديل عن رفع الدعم.. هذه مشكلة وهذه مشكلة أخرى.

*** كباحث أكاديمي.. هل الضرائب التي تحصلها الجهات المعنية بالتحصيل الضريبي هي القيمة الحقيقية؟**

- لي بحث حول "الطاقة الضريبية" نشرته في مركز دراسات الخليج في أبوظبي، ونشر أيضا في مجلة الوعي الضريبي، وجددت البحث ونشرته في مجلة كلية التجارة.. هذا البحث يصل إلى أن الطاقة الضريبية المفترضة في الجمهورية اليمنية 18% من الناتج القومي الإجمالي.. في حين أن العبء الضريبي الفعلي أي التحصيل الضريبي نسبته إلى الناتج القومي وصل إلى 10% وبالتالي هناك فجوة تقدر بـ8% بين الطاقة الضريبية المفترض أن تكون وبين التحصيل الضريبي الفعلي، الـ8% هذه قادرة على تغطية عجز الموازنة العامة للدولة.. هذه الـ8% من الناتج القومي الإجمالي طاقة ضريبية غير مستغلة تعتبر فاقداً ضريبياً، ناتجاً عن الثلاثة الأسباب التي ذكرناها سابقا.

الإعفاءات مشكلة

*** هناك إعفاءات تقوم بها الحكومة.. لماذا هذه الإعفاءات ولم يجب أن تكون؟**

- أعتقد أن هذه الإعفاءات هي المشكلة أو السبب الحقيقي في الفساد الموجود، فهناك تلاعب في هذه الإعفاءات، وهناك بيع وشراء في هذه الإعفاءات، وبالتالي الإعفاءات أساساً جاءت نتيجة لقانون الاستثمار، وقانون الاستثمار في أي دولة يمنح إعفاءات كبيرة لجذب الاستثمارات، ولكن للأسف الشديد أن هذه الإعفاءات استغلت استغلالا سيئا، وبالتالي هناك طبقة من "الطفيليين" تستفيد من هذه الإعفاءات، وهذا أيضا جانب من جوانب الإهدار الضريبي.. هذه الإعفاءات من وجهة نظري أنها في خلال هذه المرحلة بالذات يجب أن تحدد بأضيق الحدود.

رئيس مصلحة الضرائب:

الوضع السياسي والأمني أثر على التحصيل

الايرادات يجب لا تقل عن تريليون ريال

الضرائب من الموارد السيادية في كل دول العالم إلا في اليمن لازلنا ننظر إليها كغنيمة يجب افتراسها حتى وجدت الخزينة العامة نفسها خالية الوفاض في ظل تناقص الايرادات النفطية بصورة تضعنا في دائرة الخطر.

رئيس مصلحة الضرائب يؤكد بشفافية وصراحة أن الإيرادات الضريبة يجب أن لا تقل عن تريليون ريال في العام الواحد هناك, لكن صعوبات تواجه المصلحة طبقا للغالب منها الوضعان الأمني والاقتصادي وعدم تعاون الكثير من الجهات الحكومية, كما أن مصلحة الضرائب لاتتواجد إلا في مراكز بعض المحافظات مثل صعدة وعمران وشبوة وأبين ويجزم رئيس مصلحة الضرائب أن تطبيق ضريبة المبيعات وفق الآلية المقرة من قبل رئيس الجمهورية من قبل القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية كفيل بزيادة الايرادات الضريبية.. مزيد من التفاصيل:

نحن لا نستطيع التعامل مباشرة مع الشركات النفطية

حاوره/عبدالله الخولاني

*** بداية لو تحدثنا عن الوضع الاقتصادي وكما هو معروف أن هناك تراجعا في إيرادات الدولة بشكل كبير .. وهناك من يشير لمورد الضرائب على أنه لتعويض هذا التناقص.. أنتم كمصلحة ماذا تمتلكون في جعبتكم من آليات يمكن تفعيلها لرفد خزينة الدولة؟**

- طبعاً مصلحة الضرائب تعمل بكل طاقاتها لتحصيل الضرائب الضريبية، وفقا للقانون لكن هناك بعض المؤثرات التي تحد من قدرة فاعلية مصلحة الضرائب لتحصل هذه الموارد، ومنها الوضع العام للبلد السياسي أو الأمني أو الأوضاع الاقتصادية كثيراً من الخطط والبرامج لا تستطيع المصلحة أن تنفذها بسبب هذه المعوقات والصعوبات وهناك تحديات أمنية كبيرة نواجهها فهناك مراكز محافظات لانستطيع الوصول إليها وهناك جهات لا تتعاون مع مصلحة الضرائب أيضا الوضع الاقتصادي يمر بأزمة وتعثرات وهذا يؤثر بدوره على الموارد الضريبية هناك كثير من الجهات خاصة الحكومية لا تتعاون مع مصلحة الضرائب لتطبيق القوانين الضريبية وتمثل ثغرة بنسبة لنا ثغرة أو اختلالاً في تحصيل هذه الموارد.

*** أنت ذكرت أن هناك مراكز ومحافظات لا تستطيع المصلحة أن توصل إليها ..لماذا؟**

- نتيجة الأوضاع الأمنية في محافظات كثيرة لا تستطيع المصلحة الوجود إلا في المراكز مثل محافظات صعدة، شبوة، أبين، أجزاء من محافظة الضالع وعمران كثير من أماكن التحصيل تم إغلاقها ولا تمارس مصلحة الضرائب فيها أي نشاط.

مشاكل

*** الجهات الحكومية لا تتعاون مع المصلحة من أي ناحية هل هي لا تقوم بالتسديد أم تختلق العراقيل لعدم قيام المصلحة بعملها؟**

- هناك جهات لا تقوم بدورها بتحصل الموارد الضريبة كل الأجهزة ملزمة وفقا لأحكام القوانين الضريبية أنها تحصل الضرائب خاصة الضرائب تحت الحساب في عندنا مشاكل كبيرة في بعض المؤسسات العامة في بعض الأجهزة المهمة في الدولة وأيضا في بعض الوحدات الاقتصادية وخاصة في القطاع النفطي نحن لا نستطيع أن نتعامل مع الشركات النفطية ولا الوصول إليها إلا عبر وزارة النفط هذه صعوبة أن نحصل الموارد خاصة تحت الحساب فقبل أن يتوفر لنا مورد هو يوفر لنا معلومة من يتعامل في هذا القطاع وماهي حجم تعاملاته.

مبرر في الماضي

*** إذا كانت مصلحة الضرائب لا تستطيع الوصول إلى الشركات النفطية وتحصل ضرائب الدولة .. كيف سيكون الحال مع القطاعات الأخرى؟**

- اتفاقيات المشاركة في الإنتاج هي تحد من تعامل أجهزة الدولة مع هذه الشركات إلا عبر وزارة النفط ربما كان هذا مبرر في الماضي ولكن لا يجب أن تكون مصلحة الضرائب غير قادرة على الوصول إلى هذه الشركات بأحكام القوانين وهذا تطبيق عالمي والكل يحترم مصلحة الضرائب والشركات ليس عندها مانع أن تتعامل معنا لكنها أيضا تشترط أن تكون ذلك عبر وزارة النفط حتى الضرائب الخاصة بشركة النفط لا تحصلها مصلحة الضرائب وإنما تورد عينا إلى وزارة المالية ومصلحة الضرائب تقوم بإصدار شهادة مخالصة بناء على تعليمات وزارة المالية وهذا يمثل اختلالاً، لأنه يخل بمبدأ القياسات الاقتصادية كنسبة الضرائب إلى الناتج المحلي وأيضاً يخل بالبيانات القومية لأن هذه البيانات لا تكون صحيحة.

المقاولون من الباطن

*** بصورة أوضح هل أن الشركات النفطية تدفع ما عليها وفقا للقانون أم هناك تلاعب؟**

- هناك مراجعة خارجية المفترض أن تراجع أعمال هذه الشركات وطبعاً في شركات عالمية مكلف من وزارة النفط مراجعة أعمال هذه الشركات تأخذ منها ضريبة الداخل وضريبة الأرباح التجارية والصناعية تأخذ منها عينا وتورد إلى حساب وزارة المالية لكن فيما يخص التعاملات الأخرى نحن نراجع حساباتها فيما يخص مرتبات الأفراد والخبراء ونقوم بتحصيل هذه الضرائب أو بعضها تخضع لضريبة الاستكشافات النفطية التي تكون لا زالت في مرحلة الاستكشاف ولم تدخل في مرحلة الإنتاج وهناك ضريبة مقطوعة 3% من ضريبة الإنفاق وهذه تورد ونحن نتابعها بالتعاون مع وحدات الحسابات النفطية بوزارة النفط.

*** هل تدفع ما عليها؟**

- أعتقد أنها تدفع ما عليها بالنسبة للبنود الواضحة هناك بعض الاختلالات في المقاولين من الباطن هؤلاء هم يمثلون الشريحة الأكبر المتهربة من الضرائب لأننا لا نعرف حجم تعاملاتهم مع الشركات النفطية إلا بعد فترات ونواجه مشاكل كبيرة فيها أيضا.

التحصيل تحت الحساب

*** كيف يمكن التغلب على هذه المشاكل؟**

- التغلب عليها من خلال تطبيق نظام التحصيل تحت الحساب عبر كل الشركات وهذه المفترض أن وزارة النفط تتعاون معنا وعند تطبيق التحصيل تحت الحساب يمثل لنا معلومة كاملة عن كل المتعاملين وحجم تعاملاتها مع وزارة النفط ربما نحن نحصل على هذه المعلومات بعد فترة من بعض الشركات وقد غادرت قبل أن نكتشفها.

*** لماذا وزارة النفط تأبى التعامل مع مصلحة الضرائب؟**

- لا نستطيع أن نقول أنها تأبى التعامل ولكن هناك بعض الإشكاليات نحتاج إلى تنسيق أكبر وإلى تعاون أوثق في هذا المجال.

الأمور تحسنت

*** هل صحيح أن الموظف الحكومي يدفع ضرائب أكثر من التاجر؟**

- كان في الماضي أو في المجمل ما يدفعه موظفو الدولة أو القطاعان العام والمختلط من ضرائب مرتبات وأجور يفوق بثلاثة أضعاف ما يدفعه التجار هذا كان نتيجة الإعفاءات السابقة التي كانت مفتوحة وبدون حدود والآن الأمور تتحسن شيئاً فشيئا خاصة بعد تخفيض الضرائب على المرتبات وإلغاء الإعفاءات التي نتمنى ألا تعود تحت أي ظرف.

النسبة

*** كم النسبة ؟**

- إذا أخذنا حوالي 147مليار ريال ضرائب مرتبات وأجور سواء في القطاع العام أو المختلط أو الخاص من إجمالي الإيرادات الضريبية سنجد أن النسبة تحسنت بنسبة كبيرة, كانت النسبة 25% ما يدفعه القطاع الخاص في الماضي من ضرائب الأرباح التجارية والصناعية ولكن الآن النسبة أصبحت 60% ونأمل أنها تتحسن في السنوات القادمة حين تنتهي كافة الإعفاءات.

تطبيق

*** أستاذ أحمد لو طلب منكم البحث عن موارد مهملة يمكن أن ترفد الدولة في ظل الأوضاع الاقتصادية؟**

- أنا أعتقد أن التزام الجميع بتطبيق ضريبة المبيعات لا نقول وفقا للقانون ولكن وفقا للآلية التي وجه بها فخامة الأخ الرئيس هذه سوف تؤدي إلى رفد الخزينة بموارد إضافية، وأيضاً المؤسسة الاقتصادية اليمنية وبعض وحدات القطاع العام والقوات المسلحة فيما لا يتعلق بالمعدات والتجهيزات العسكرية تدفع عنها الضرائب وفقاً لأحكام القانون أعتقد أنها ستتغير بسرعة كبيرة وعلى القطاع الخاص الالتزام بآلية رئيس الجمهورية.

وهناك بدائل أخرى مثل تحصيل التراكمات والبت سريعاً في القضايا المنظورة أمام المحاكم والنيابات ولجان الطعون هذه تمثل مورداً، وهناك موارد ضائعة مثل الموارد المحلية كضرائب العقار والقات والمهن لكن تحصيلها يحتاج تعاون المجالس المحلية ومحافظي المحافظات وبدون تعاونهم لا نستطيع الوصول إلى هذه الموارد.

50%

*** كم تقدر حجم الموارد الضريبية الضائعة؟**

- نحن نقول أن إجمالي الموارد ولنكن متفائلين لا يتجاوز 50% مما يجب تحصيله وأنا أقول إن الإيرادات الضريبية يجب أن لا تقل عن تريليون ريال, والآن نحن نقترب من 500 مليار لكن الفاقد ما يزال كبيرا رغم ما حققناه من إنجازات ,وبالنسبة لإيرادات 2013م وردنا حوالي 490 مليار ريال إلى البنك المركزي اليمني بالإضافة إلى 20 مليار ريال مؤجلة لدى البنك ووزارة المالية وهي إيرادات محققة تم تأجيلها لدى مصلحة الجمارك لحساب وزارة المالية وبذلك يمكن القول إننا اقتربنا من 510 مليارات ريال.

نعم

*** هناك من يطرح ضرورة فرض ضرائب على أذون الخزانة ..هل أنتم مع هذا التوجه؟**

- أذونات الخزانة عندما بدأت الحكومة بإصدارها كان الهدف منها امتصاص السيولة في السوق والهدف من إعفائها من الضرائب تشجيع الناس على الادخار والإيداع في هذه الاذون لأنها كانت هناك معارضة من وجهة نظر دينية باعتبارها ربوية ولكن الآن أصبحت تمثل هماً للحكومة وتكلفتها كبيرة وأعتقد أنه في أي تعديل قانوني قادم يجب أن تخضع هذه الأذون للضريبة وخاصة أذون الشركات والمؤسسات الاعتبارية التي تعتمد على أرباحها على هذه الأذون ولكن ليس الافراد بهدف البحث عن بدائل استثمارية أخرى.

رفع الدعم لايكفي

*** ماهي الحلول للخروج من هذا المأزق؟**

- سؤال صعب وسهل في نفس الوقت سهل من ناحية التنظير وصعب من ناحية التنفيذ نقول هناك اختلالات كبيرة تعاني منها موارد الدولة أهمها دعم المشتقات النفطية الذي أصبح يقترب من 3,5مليار دولار وهولا يصل إلى مستحقيه وهذه الثروة يتم إهدارها بطريقة غير رشيدة, لو تم رفع الدعم, الصورة ستنقلب لكن رفع الدعم لوحده لا يكفي يجب أن يتزامن مع إصلاحات اقتصادية كبيرة في مجال الايرادات والإنفاق فهناك باب المرتبات والأجور يجب أن يعاد النظر فيه ويصفى كشف الراتب من الوهميين, وهناك نفقات لجهات يجب إعادة النظر فيها والتهريب والتهرب يجب أن يحارب فرفع الدعم لن يجدي إلا بتنفيذ حزمة اصلاحات متكاملة وهذا لن يتأتى إلا إذا أدرك الجميع مسؤولياتهم بدون استثناء ويظهرون للشعب بصورة موحدة ويشرحون للشعب الحقيقة بعيدا عن المزايدة والمكايدة فالوضع لم يعد يحتمل لأننا سنجد أمامه خيارات أكثر كلفة من الدعم وفي وقت سيكون الشعب منهكاً والدولة على شفى الانهيار.

وهنا نوجه رسالة للقطاع الخاص نحن في موسم تقديم الإقرارات الضريبية وهي فرصة لتثبتوا وطنيتكم وتدفعوا الضرائب حتى تتمكن الدولة من القيام بواجبها ومواجهة الحتميات, وإذا لم تستطع الدولة ذلك سندفع جميعاً ثمناً فادحاً والقطاع الخاص سيكون الخاسر الأكبر في أي تطورات قادمة لاسمح الله.

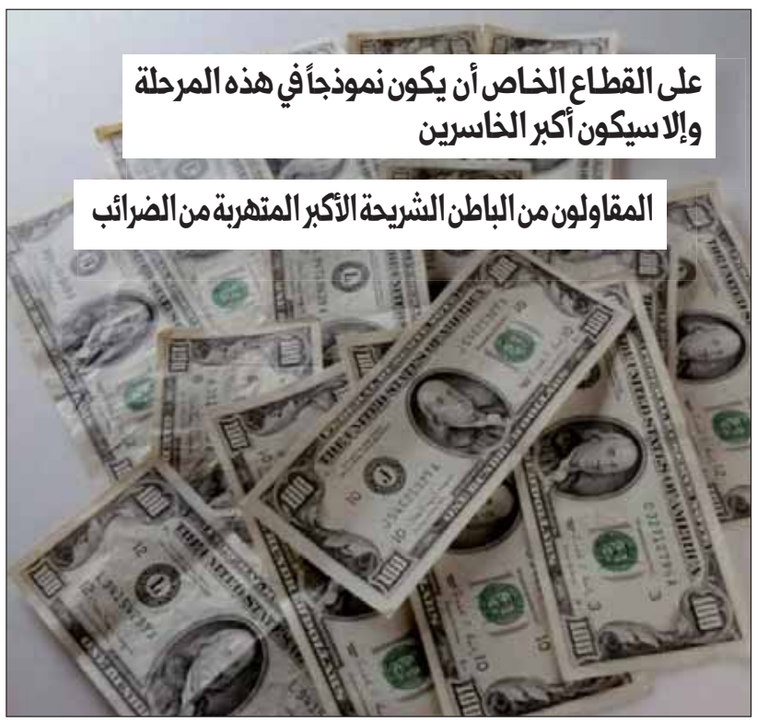

على القطاع الخاص أن يكون نموذجاً في هذه المرحلة وإلا سيكون أكبر الخاسرين

المقاولون من الباطن الشريحة الأكبر المتهربة من الضرائب

شبه مفقودة

باقي القطاعات تتسم بالصعوبة نظرا لتهرب المكلفين من أداء هذه الضريبة رغم علمهم بأهميتها وحاجة الدولة لها.

عجز

تقف السلطات المحلية موقف العاجز من تطبيق القانون فيما يخص ضريبة ربع العقارات وضريبة المهن غير التجارية وغير الصناعية حيث يقاوم المكلفون بكل الطرق وأحيانا تصل إلى حد رفع السلاح على مأموري الضبط القضائي كما هو حاصل في بعض مديريات أمانة العاصمة خصوصا الأحياء التي شهدت الاحتجاجات والاعتصامات الشبابية، حيث يتعلل المكلفون هناك بالخسائر التي طالتهم في 2011 و2012م رغم أن الدولة أعفتهم من تلك الفترة لكنهم يستسيغون المماطلة ورفض الامتثال للقانون في حقوق 2013م وما بعدها.

تفاصيل

وفقا للخطة السنوية لمصلحة الضرائب للعام الحالي 2014م استهدف الربط أن تحصل الدولة على 800 مليون ريال من ضرائب المهن غير التجارية وغير الصناعية فيما تستهدف الحصول على مليارين و126 مليون ريال من ضرائب ربع العقارات ،ورغم معرفة المصلحة والمجالس المحلية أن الواقع يقول أن هناك المئات من الآلاف من المهنيين والاستشاريين والأطباء وغيرهم يحصلون على دخل بمئات الملايين من الريالات فإنها حددت أن تستهدف هذا العام إقرار 29 ألفا و258 مكلفا من أصحاب المهن غير التجارية وغير الصناعية وحوالي 97 ألفاً و287 مكلفا من مالكي العقارات.

لكن، ميدانيا هناك مجازفة في الحصول على هذه الأرقام فحسب خبير ضريبي من مديرية الثورة بالعاصمة صنعاء لايمكن تحقيق سوى 10% في العام من ذلك الرقم، والسبب في رأيه أن المكلفين لم يلتزموا بتقديم إقراراتهم طواعية وهم غير مبالين بأن تتخذ إجراءات عقابية ضدهم من جهة أخرى، حيث أن نافذين وأصحاب وجاهات ومشائخ وغيرهم يرفضون أي مساس بهم ،فيما هناك ضعف في منظومة الضبط الضريبي وملاحقة المتهربين مهما كان مركزهم وشخصياتهم، إضافة إلى ضعف الكادر البشري وقلة الإمكانيات المادية والفنية في المديريات نفسها وأخيراً هيبة الدولة التي لم ترتفع منذ عدة سنوات هي العامل الأكثر في جعل الملاك وأصحاب المهن يرفضون.

إجراءات

يؤكد مدير فرع مكتب الضرائب بأحدى مديريات العاصمة صنعاء أن المكتب لديه إحصاءات بالبيوت والفلل والعمارات المؤجرة في منطقتها ويعرفها بالاسم وقد تم حصرها وفقا للجان المختصة عاما بعد آخر، لكن أيا من أصحابها لم يبادر بتقديم إقراراته بالضريبة ولم يتعاون الملاك مطلقا مع حملات التوعية والنداءات المتكررة لهم بتسديد ما عليهم وفقا للقانون كما لم تقم المجالس المحلية بدورها، حيث ينظرون للموضوع من منطلق انتخابي ويرون أن مجاملة الملاك وأصحاب العقارات المؤجرة سيمكنهم من انتخابهم مرة أخرى.

ففي منطقة التحرير بالعاصمة صنعاء يكشف أحد مأموري الضرائب أن هناك ملاكاً يؤجرون 10-8 محلات كل محل بـ80 ألف ريال في الشهر، ووفقا للقانون ستكون الضريبة عليها إيجار شهر أي حوالي -800 مليون ريال عن كل المحلات مع ذلك يرفض حتى الإقرار بتسليم 100 الف ريال كضريبة للدولة ويتحايل ويماطل ويعمل المستحيل لتجب دفعها، بل ويصل الأمر إلى رفع السلاح في وجه مأموري الضرائب .